

## الاعتدال والتطرف في المجتمعات التعددية



يكاد يشكل التطرف سمة جوهرية من سمات العصر الراهن، على الرغم من انه رافق حياة الانسان منذ زمن بعيد، ولكن يرى الباحثون في هذا الشأن، أن يؤر العنف التي أخذت تتكاثر على نحو خطير في مناطق عديدة من العالم، يقف وراءها غياب الاعتدال، وتسيّد حالات التطرف للفكر والسلوك الانساني، وغالبا ما تنمو هذه الظاهرة في المجتمعات المتأخرة التي تفتقر للوعي والثقافة، وتحكمها قيم وعادات نافذة وموروثة، تجعل من سلوكهم اليومي واهداف القريبة والبعيدة، خاضعة للرأي المتطرف، مع غياب شبه تام لثقافة الاعتدال واحترام الرأي المقابل، والانفتاح على الفكر الآخر، والتعاطي معه ضمن حدود التحاور الانساني.

وهذا لا يعني تطبيق الفكر المضاد وحتمية الايمان به، بل معرفة الجديد كي تتداخل التجارب والافكار، ليتم تصحيح الاخطاء وفقا للخبرة التي يتم تحصيلها من حوار الآراء، أو حوار الحضارات وليس تصادمها، وقد جاء في تعريف التطرف، انه تعبير يستعمل لوصف أفكار أو أعمال ينظر إليها من قبل مطلقي هذا التعبير بأنها غير مبرّرة. من ناحية الأفكار، ويستعمل هذا التعبير لوصم الأيديولوجية السياسية التي تعتبر بعيدة عن التوجه السياسي للمجتمع. وقد يعني التعبير استعمال وسائل غير مقبولة من المجتمع مثل التخريب أو العنف للترويج لجدول أعمال معين، إن مصطلحي التطرف أو متطرف يطلقان بشكل دائم

تقريبا من قبل الآخرين، بدلا من مجموعة معينة يمكن أن تعتبر نفسها كذلك، على سبيل المثال، ليس هناك طائفة إسلامية أو مسيحية تدعو نفسها بالمتطرفة، وليس هناك حزب سياسي يدعو نفسه بمتطرفٍ يميني أو متطرفٍ يساري.

ويزداد التطرف خطرا، وتزداد الحاجة للاعتدال أضعاف المرات، اذا كان المجتمع ينطوي على التنوع، ويحتوي في نسيجه المجتمعي على أديان ومذاهب وأعراق وأقليات مختلفة، بمعنى كلما كان المجتمع موزَّع على مكونات متنوعة، كلما كانت الحاجة الى التعايش أكثر اهمية، لأن المجتمع التعددي يستدعي توافقا وتعايشا وانسجاما بين مكوناته، فكل مكوّن يبقى محافظا على خصوصياته الدينية والثقافية وعاداته وما شابه، مع امكانية التعايش مع المكونات الاخرى، في ظل تفاهم مشترك وتوحد مجتمعي تذوب فيه الفوارق بين تلك المكونات مع الاحتفاظ بالخصوصية، وهذا الامر يمثل تحديا كبيرا للمجتمعات التعددية ذات الوعي المتدني، كما هو الحال في معظم الدول الاسلامية والعربية!.

لماذا ينمو التطرف؟

من الأسئلة الجوهرية التي تواجه انسان العصر الراهن، انه كيف يواجه موجات التطرف المتنامية في عالم اليوم، لاسيما أن المجتمعات الاسمية والعربية تتعرض اكثر من سواها الى هذه الظاهرة، ان غياب الاعتدال سيقود الى التطرف بطبيعة الحال، وهذه ظاهرة قديمة متجددة في مجتمعاتنا، فبطبيعة المجتمع المحافظ، وتمسكه بجذوره التقليدية، وقلة انفتاحه وتلاقحه مع الثقافات الاخرى، يجعله منكفئا على ذاته، فضلا عن الاسباب الذاتية حيث الانظمة السياسية الدكتاتورية تسيطر على مقدرات الشعوب كلها، فيتم التعامل من لدن السلطة والحكام الطغاة، مع الشعوب، وفق آليات القهر والقمع والتكليم ومصادرة الرأي، الامر الذي يزيد الطين بلّة، ويجعل التطرف حاضرا ومستعدا على الدوام كي يؤدي دوره في اشعال نار الفتن، وتدمير البنى المجتمعية، وقتل روح التعايش بين مكونات الامة او المجتمع الواحد، من خلال بث الفرقة بين الشرائح والاقليات المجتمعية المختلفة.

فالدكتاتورية لا تسمح مطلقا بالاعتدال، وغالبا ما يجد التطرف ارضا خصبة في الاستبداد، حيث ينتج عن القمع والتكليم السياسي انواع ويؤثر كثيرة من التطرف.

يقول سماحة المرجع الديني، آية الله العظمى، السيد صادق الحسيني الشيرازي (دام ظلّه)، كما ورد في كتاب (من عقب المرجعية)، حول اسباب التطرف او العنف والعنف المقابل: (تكمن جذور العنف، في الجهل والعصبية، والفهم الخاطئ للدين، والاستبداد والحرمان الاجتماعي، والظلم من قبل الحكومات والافراد، حيث يتولد العنف المضاد، وتغلق قنوات الحوار البناء او تضيق) بسبب غياب او ضعف الاعتدال.

ومع أن الناس معادن واشكال، ولديهم افكار مختلفة، إلا أن المحيط العائلي الذي يترعرع في الطفل، سيكون نافذته الاولى التي يطل من خلالها على العالم، وفي ضوئها تتشكل لدية الذاتية التي تستمر معه الى نهايات العمر، لذلك للتربية أثرها الفعال في قمع التطرف وتحجيمه ومنعه عن النمو في شخصية الطفل، او العكس عندما يكون المحيط العائلي موبوءً بالتطرف والعنف، عند ذاك تكون حالة الاعتدال

بعيدة المنال إن لم تكن مستحيلة بالنسبة للإنسان الذي يولد ويتزعزع وينمو في وسط متطرف، ولا ننسى الأماكن الأخرى التي ينشط ويتحرك فيها الإنسان، وطبيعة الفكرة لمن يتأثر بهم فكرياً، ومدى درجة الاعتدال التي يتحلون بها، كل هذه الأسباب يمكن أن تخلق إنساناً متطرفاً ينحو إلى العنف في التعامل مع الآخر أو تصنع إنساناً معتدلاً لا يرى مبرراً للعنف، ولا يذهب إليه في معالجة التناقضات مع الآخر، مهما تعددت وتنوعت هذه الاختلافات، فالإنسان المعتدل يؤمن بحرية الفكر، ويحترم ما يؤمن به الآخرون، لكنه في الوقت نفسه غير ملزم بتطبيق الفكر الآخر، أو الالتزام به تحت أي ظرف كان، طالما أنه لا يدخل ضمن قناعاته ومنظومته الفكرية والأخلاقية التي يؤمن بها ويعمل في ضوئها.

من هنا يؤكد سماحة المرجع الشيرازي هذا الاختلاف عندما يقول في هذا المجال: (لا شك في اختلاف ذاتيات الأفراد، فإن الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، إلا أن التربية العائلية، والمحيط الاجتماعي، والنظام الحاكم، لها أكبر الأثر في إذكاء حالة العنف في النفوس، و - غياب الاعتدال - وإشعال جذوة العنف في المجتمع).

خطوات لترويض العنف

كثيرة هي الأسباب التي تقف وراء التطرف والعنف، لاسيما في المجتمعات التي لم تنل الفرصة الكافية كي تتجاوز حواجز الجهل والتخلف والحرمان، فضلا عن الإرث الفكري والعرفي وربما الخرافي أيضاً، حيث يثقل هذا الإرث كاهل المجتمعات المتخلفة، ويدفعها بقوة إلى رفض التجديد والركون إلى ما هو ساكن و "قار" في الذاكرة الجمعية التي تتعاقب عليها أفكار وأعراف الأجيال السابقة ومخلفاتها في التعصب، بسبب الانغلاق والتخلف والخوف من التلاقي مع الآخر والتحاور معه، بحجة التأثير به والذوبان فيه ومسح الخصوصية أو الهوية التي تميز هذا الشعب عن ذلك.

إذاً هناك أسباب تقف وراء ضعف أو اندثار حالة الاعتدال لدى الفرد والمجتمع أيضاً، وهناك عوامل مباشرة وغير مباشرة تغذي العنف، وتضاعف من التعصب، وتدفع الفرد والجماعة نحو انتهاج السلوك التصادمي مع الآخرين، في حين تستدعي حالة الوسطية والاعتدال درجة من التعايش، تسمح للجميع أن يقبلوا بعضهم البعض، بما هم عليه من أفكار يؤمنون بها، لكن لا يحق لهم فرضها على الآخرين، نعم أنت حر بأفكارك، وأنا أحترمها، لكن من غير الممكن أن تفرضها على الآخرين في مجال التطبيق الملزم!

من المتفق عليه بين المعنيين من المصلحين والمفكرين وغيرهم، أن التطرف غالباً ما يكون وليداً للكبت، وأن التعصب يتولد عن الجهل، وأن الاستبداد والدكتاتورية لهما دور مباشر وكبير في تنمية نزعات العنف لدى الأفراد، لذلك حتى نتمكن من ترويض العنف والتعصب ومؤشرات التطرف كافة، علينا أن نكافح العوامل التي تساعد على تنمية العنف، بمعنى أوضح لا بد من العمل بقوة لرفض كل أنواع الكبت التي تدمر وتمسخ شخصية الإنسان، وتحد من طاقاته الفكرية الخلاقة، وهذا يستدعي معالجات جوهرية لأسباب الاستبداد والقمع وكل مظاهر التكميم ومصادرة الرأي، وما شابه من إجراءات تعسفية تلجأ إليها الحكومات الفاشلة، أملاً في إطالة عمرها مع فسادها، في حين إن التجارب كلها أثبتت خطأ وفشل هذا

النوع من الحماية، فكم تساقطت عروش، وتهشمت كراسي حكم بسبب القمع والاستبداد، وكم طاولت عروش في ظل الحكم الحر الذي يؤمن بالإنسان وكرامته وحرية، ويساعد على خلق الشخصية المعتدلة، ويتم بناء مجتمع الوسطية ونبذ العنف، وتم اتاحة فرص التطور للجميع بصورة عادلة ومتساوية.

لذلك يرى سماحة المرجع الشيرازي، كما جاء في كتاب - من عبق المرجعية- أن (أجواء الكبت والارهاب، والاستبداد والدكتاتورية، تساعد على نمو الاتجاهات المتطرفة، والحركات التدميرية، لذلك لابد من ارساء دعائم العدالة الاجتماعية، وتوفير الفرص للجميع، واعطاء حقوق الفقراء والمحرومين).

الخلاصة إذاً، أن العمل على تجفيف بؤر التطرف، والقضاء على مظاهر العنف، ونشر الاعتدال والوسطية كمنهج حياة للمجتمع، لا يمكن أن يتحقق بصورة ارتجالية، او بدعوات كلامية غير مقرونة بالعمل المنظم والجاد لتحقيق هذا الهدف، فلكي ينعم المجتمع بالسلام ويمضي الى التقدم، لابد من تأسيس وتنمية المراكز القوية لدعم الوسطية والاعتدال وتنمية روح التعايش بين الجميع، وتوظيف التنوع ومزاياه لصالح المجتمع وليس بالصد منه.